الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

أرباح «مجموعة الأوراق» في 6 أشهر تقفز 162,8٪ إلى 2,97 مليون دينار

أعلنت شركة مجموعة الأوراق المالية (م الأوراق) عن بياناتها المالية المرحلية للستة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2014 محققة أرباحا قدرها 2,97 مليون دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 1,13 مليون دينار لنفس الفترة من 2013 بارتفاع في الأرباح تقدر نسبته بحوالي 162,8٪. وأوضحت الشركة في بيان لها نشر على الموقع الرسمي للبورصة الكويتية أن ارتفاع الأرباح الصافية خلال الفترة يعود إلى زيادة الإيرادات التشغيلية، وعكس مخصص لشركة زميلة لم يعد له ضرورة.

حدث

في 6 نوفمبر 1991 نجحت الكويت في إطفاء آخر بئر مشتعلة جراء الغزو العراقي الغاشم، حيث خاض فريق الإطفاء الكويتي تجربة رائدة بالملحمة الوطنية في إطفاء الآبار المشتعلة، وتتزامن الذكرى الـ 23 على إطفاء الآبار مع الموجة الكبيرة في الانخفاضات الحادة لأسعار النفط والتي أفقدت النفط الكويتي 33 دولارا حتى الآن ببلوغه 75,79 دولارا للبرميل، أمس ليقترب من سعر التعادل في الميزانية الحالية، والمقدرة بنحو 75 دولارا للبرميل.

بلغت 47,4 مليار دولار

«كامكو»: السيولة النقدية المتداولة بأسواق الخليج تشهد تراجعاً حاداً بنسبة 31,2٪ في أكتوبر

أوضح تقرير لشركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) ان مؤشرات أسواق الأسهم في جميع دول الخليج سجلت انخفاضا حادا خلال شهر أكتوبر نتيجة حالة الذعر التي انتابت المستثمرين ودفعتهم إلى الاتجاه صوب البيع على خلفية عمليات البيع المفرطة التي شهدتها جميع أسواق المنطقة مع بداية النصف الأول من أكتوبر، مضيفا ان الحالة المعنوية السلبية للمستثمرين تفاقمت بسبب انخفاض أسعار النفط إلى مستويات تاريخية، الأمر الذي استدعى تدخل الوكالات الاقتصادية العالمية. وسجلت الأسواق المالية الأكثر نشاطا في منطقة دول الخليج، سوق دبي المالي وسوق المالية السعودية (تداول) تراجعا أسبوعيا لم يشهداه منذ بدء الأزمة المالية العالمية ومع ذلك، لم يؤثر الأداء الضعيف للسوقين على الإعلان عن إصدار أسهم شركات جديدة في جميع أسواق دول الخليج والتي يقدر عددها حتى الآن بما يقارب 9 شركات يتوقع أن تطرح أسهمها للاكتتاب العام الأولي في غضون الأشهر القليلة المقبلة، ومن المنتظر أن يتم إدراج غالبية هذه الشركات في كل من سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية، يليها إدراج أسهم عدد قليل من الشركات في السوق المالية السعودية.

من ناحية ثانية، استمرت أسعار النفط ذات التأثير البالغ الأهمية على الحالة الاقتصادية في الخليج في التراجع خلال أكتوبر، إذ انخفضت أسعار النفط الخام في سلة أوبيك بنسبة 23,3٪ منذ بداية 2014 وحتى نهاية أكتوبر كما تراجعت أسعار العقود الفورية للنفط الخام الكويتي بـ 25,6٪ مع نهاية أكتوبر وتوقعت وكالة الطاقة الدولية انخفاض معدل نمو الطلب على النفط إلى أدنى مستوياته منذ 2009، واستدعى الانخفاض المستمر في أسعار النفط تدخل صندوق النقد الدولي الذي حث منتجي النفط على ضبط الإنفاق والإسراع في إجراء إصلاحات اقتصادية للحد من المخاطر المالية الناجمة عن استمرار انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة. وبين التقرير ان السيولة النقدية المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية سجلت تراجعا حادا بلغت نسبته 31,2٪ خلال أكتوبر لتصل قيمتها إلى 47,4 مليار دولار بالمقارنة مع 68,9 دولارا خلال سبتمبر، كما واصل السوق السعودي استحواذه على الجزء الأكبر من نشاط التداول في أسواق الأسهم الخليجية، حيث بلغت حصة إجمالي القيمة المتداولة في السوق نسبة 74,7٪ من إجمالي قيمة التداولات في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 35,4 مليار دولار خلال شهر أكتوبر، فيما بلغت حصة أسواق الأسهم الإماراتية 15,5٪ من إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية، في مقابل زيادة بلغت نسبتها 12,7٪ و8,6٪ على التوالي بالمقارنة مع شهري أغسطس وسبتمبر.

أمر إيجابي نوعاً ما.. الكويت الأقل انخفاضاً

على الرغم من إعلانات الأرباح الإيجابية لقطاع البنوك الكويتية المدرجة والتي نمت أرباحها بنسبة 19٪ خلال فترة الاشهر التسعة الأولى مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، فقد تراجع المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 2,5٪ خلال شهر أكتوبر وذلك أسوة بالأسواق الخليجية الأخرى التي تراجعت مؤشراتها المالية بشكل كبير بسبب أزمة التراجع في أسعار النفط وما خلفته من آثار سلبية ومخاوف لدى المستثمرين، الأمر الذي أدى إلى عمليات بيع عشوائية دفعت بالمؤشرات المالية نحو الانخفاض، إلا أن سوق الكويت للأوراق المالية كان من أقل الأسواق الخليجية انخفاضا وهو أمر إيجابي نوعا ما من جانب التأثر بالانخفاض، ما عكس قدرة السوق الكويتي خلال أكتوبر على امتصاص تأثير حدة الأزمات الخارجية أو التراجعات الحادة في الأسواق العالمية والأسواق الإقليمية والخليجية، أما من ناحية العوائد منذ بداية العام الحالي فلايزال السوق الكويتي متأخرا بشكل كبير عن الارتفاعات والعوائد التي تمكنت الأسواق الخليجية الأخرى من تحقيقها منذ بداية العام الحالي، فقد سجل المؤشر الوزني ارتفاعا نسبته 6,5٪، في حين تمكن كل من سوق دبي المالي وبورصة قطر والسوق المالية السعودية وسوق ابوظبي من تسجيل عوائد جيدة بلغت نسبتها 35٪، 30٪، 17,6٪ و13,3٪ على التوالي.

من جهة أخرى، تراجع نشاط التداول في سوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر أكتوبر بسبب انخفاض عدد أيام التداول بسبب حلول إجازة عيد الأضحى، حيث انخفضت كمية الأسهم المتداولة إلى النصف لتصل إلى 3,3 مليارات سهم متداول بالمقارنة مع 6,1 مليارات سهم متداول في الشهر السابق، في حين تراجعت إجمالي القيمة المتداولة بنسبة 38,6٪ لتصل إلى 381,9 مليون دينار.

السعودية.. ثاني أكبر تراجع شهري بـ 7,6٪

شهد سوق الأسهم السعودية ثاني أكبر تراجع شهري خلال أكتوبر بلغت نسبته 7,6٪ بالمقارنة مع أداء أسواق الأسهم الخليجية الأخرى خلال أكتوبر، ويعزى هذا التراجع إلى ضعف أداء أسواق الأسهم العالمية خلال النصف الأول من شهر أكتوبر، علاوة على تأثر السوق بانخفاض أسعار النفط التي تراجعت إلى مستويات تاريخية من الانخفاض بسبب تزايد المخاوف من عدم وفرة المعروض من النفط، وشهد اليوم الأول من التداول عقب انتهاء إجازة عيد الأضحى المبارك تراجع مؤشرات الأسواق بحوالي 6,5٪ حيث أنهت جميع قطاعات السوق تداولاتها بتسجيل خسائر، كما أنهى المؤشر العام للسوق السعودي تداولاته عند مستوى أدنى من 10 آلاف نقطة خلال جلسات التداول الأربع التي بدأت في 15 أكتوبر. وتم تسجيل أدنى مستوى إغلاق في 16 أكتوبر عندما أنهى المؤشر تداولاته عند مستوى 9,547,54 نقطة، مسجلا أدنى مستوى إغلاق منذ الثلاثين من شهر يونيو 2014. وقد أثر الانخفاض المسجل خلال شهر أكتوبر على المكاسب التي حققها السوق منذ بداية عام 2014 الحالي وحتى تاريخه، حيث بلغت 17,6٪ بنهاية شهر أكتوبر، بتراجع يزيد على النقاط المسجلة في نهاية الشهر الأسبق بنسبة 10٪. إضافة إلى ذلك، انخفض إجمالي القيمة السوقية بنسبة 7,2٪ ليصل إلى 2,1 تريليون ريال سعودي (547,9 مليار دولار) مقابل 2,2 تريليون ريال سعودي (589,4 مليار دولار) خلال الشهر الأسبق.

دبي.. أسوأ أداء خليجي بتراجع 9,9٪

سجل سوق دبي المالي أسوأ أداء على مستوى أسواق دول الخليج خلال شهر أكتوبر، حيث تراجع مؤشره بنسبة 9,9٪ وصولا إلى 4,545,4 نقطة، كما شهد المؤشر أعلى انخفاض أسبوعي له منذ شهر ديسمبر من العام 2008 وحتى الثاني عشر من شهر أكتوبر. وأدى التراجع الذي شهده المؤشر خلال الشهر إلى انخفاض مكاسب السوق منذ بداية العام وحتى شهر أكتوبر إلى 34,9٪. ومن ناحية أخرى، ارتفعت القيمة السوقية لسوق دبي المالي بنسبة 6,7٪ لتصل إلى 380,6 مليار درهم إماراتي (92,3 مليار دولار) بسبب إدراج أسهم مجموعة «إعمار مولز». ومن ناحية الأداء الإيجابي، شهد شهر أكتوبر بداية تعد من أكثر البدايات نجاحا في أسواق الأسهم الخليجية حين تم إدراج أسهم مجموعة «إعمار مولز» التي حققت مكاسب بنسبة 21٪ في أولى جلسات التداول قبل أن تتراجع إلى 12,1٪، حيث لاقت أسهم الشركة اقبالا كبيرا من المستثمرين المحلين والأجانب.

أبوظبي.. تذبذب بعد نمو 3 أشهر

انخفض المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 4,8٪ وسط تذبذب في أداء السوق خلال شهر أكتوبر بعد أن شهد نموا طفيفا لمدة ثلاث شهور متتالية، إذ تراجع المؤشر بنسبة تقدر بحوالي 3,5٪ في الثاني عشر من شهر أكتوبر مسجلاً أدنى تراجع يومي منذ شهر يناير من العام 2011.

من جهة أخرى، تراجع نشاط التداول مثلما كان الحال في الأسواق الأخرى، حيث انخفضت كمية الأسهم المتداولة شهريا بنسبة 15,9٪ لتصل إلى 1,8 مليار سهم، مما نتج عنه انخفاض متوسط كمية الأسهم المتداولة يوميا إلى 90,8 مليون سهم بالمقارنة مع 98,1 مليون سهم خلال سبتمبر، كما تراجع إجمالي القيمة المتداولة شهريا بانخفاض أكثر حدة بلغ 23,5٪ مسجلا 5,3 مليار درهم إماراتي.

قطر: مكاسب كبيرة منذ بداية 2014 بنمو 30,1٪

بورصة قطر التي كانت أقل الأسواق الخليجية تراجعا خلال أكتوبر حيث تراجع مؤشر قطر20 بنسبة 1,7٪، ولكن المكاسب الكبيرة التي سجلها المؤشر خلال العام الحالي ما زالت تضعه ضمن خانة أفضل الأسواق الخليجية أداء منذ بداية عام 2014 وحتى نهاية شهر أكتوبر بنسبة نمو بلغت 30,1٪. ومن ناحية أداء مؤشرات قطاعات السوق، فإن أكبر انخفاض كان في مؤشر قطاع الاتصالات الذي هبط بنسبة 5,5٪ خلال شهر أكتوبر، ويعزى هذا الانخفاض بصفة أساسية إلى تراجع سعر سهم شركة Ooredoo بنسبة 6,8٪. إضافة إلى ذلك، سجل مؤشر قطاع العقار انخفاضا بلغ 4,6٪ بسبب تراجع سعر أسهم الشركة المتحدة للتنمية (UDC) بنسبة 8,1٪ وكذلك سهم شركة ازدان القابضة الذي سجل تراجعا شهريا بلغت نسبته 7,7٪.

شدوا الأحزمة: النفط 75 دولاراً.. تعادل مع الميزانية

أحمد مغربي

دخل سعر برميل النفط الكويتي مرحلة الخطر رسميا أمس ببلوغه مستوى 75,79 دولارا للبرميل، ووضع الميزانية العامة للدولة أمام مرحلة جديدة، فوفق آخر أرقام أعلنتها مؤسسة البترول الكويتية، فقد سعر الخام الكويتي 33 دولارا للبرميل وذلك انخفاضا من مستوى 107,9 دولارات للبرميل سجلها في أواخر يوليو الماضي، وبذلك تقترب الميزانية من سعر التعادل أو السعر التوازني للبرميل في السنة المالية 2015/2014 حسب ما هو معتمد في الميزانية، لتودع الكويت زمن الفوائض المالية الكبيرة، إذا استمرت أسواق النفط العالمية على تقلبها وضعفها.

وعلى الرغم من تسجيل الميزانية العامة للدولة خلال الربع الأول فائضا بلغ 4,12 مليارات دينار بعد خصم ما نسبته 25٪ من الإيرادات العامة للدولة التي بلغت 7,7 مليارات دينار في حين بلغت المصروفات الفعلية 1,7 مليار دينار وبلغت الالتزامات الفعلية 1,9 مليار دينار، إلا أن أوضاع الميزانية خلال الفترة المتبقية من السنة المالية سوف تحقق تراجعا في الفوائض إذا استمرت الأسعار إلى ما دون الـ 75 دولارا للبرميل.

وتشير الوقائع إلى أن المصروفات الجارية في الميزانية، ولاسيما كتلة الرواتب والدعم، تلتهم أكثر من ثلثي الإيرادات النفطية، بعد أن قفزت بفعل زيادات الأجور، حيث تقدر الإيرادات بحوالي 20 مليار دينار، فيما تبلغ المصروفات على الرواتب 5,5 مليارات دينار، في حين تشكل الإيرادات النفطية المقدر لها في الميزانية 18,806 مليار دينار.

وتعقيبا على انخفاض الأسعار، قال عضو في المجلس الأعلى للبترول لـ «الأنباء» إن هناك «شيء مخفي» وراء انخفاض أسعار النفط وانحدارها إلى تلك المستويات الدنيا التي ستؤثر بلا شك على الميزانية العامة للدولة، مبينا أن هناك دولا في «أوبيك» تطمح إلى تضييق الخناق على روسيا وإيران، فالقضية سياسية وليست اقتصادية كما يروج البعض مثل اختلال ميزان العرض والطلب وقوة الدولار الأميركي مقابل العملات الأجنبية.

وهون العضو الذي يشارك في السلطة النفطية العليا في البلاد من مصطلح «شدّ الأحزمة» بانخفاض الميزانية، حيث أكد أن الفوائض المالية التي حققتها ميزانية الكويت في النصف الأول من العام الحالي ستعوض الفترة القادمة التي سينخفض معها سعر البرميل، مبينا أن شد الحزام لن يكون على المواطن وإنما سينعكس سلبا على المشاريع التنموية المتعطلة منذ سنوات.

وفي الوقت الذي صعد فيه مزيج برنت فوق 83 دولارا للبرميل أمس مواصلا تعافيه من أدنى مستوياته منذ 2010، أظهرت مخزونات الخام الأميركية ارتفاعا أقل من المتوقع ونموا قويا للوظائف في الولايات المتحدة الأمر الذي أسهم في تعزيز السوق النفطي ودفع الخام الأميركي للارتفاع 12 سنتا إلى 78,80 دولارا.

ولفت العضو إلى ضرورة أن تضع الكويت خططا مدروسة لخلق مصادر أخرى للدخل القومي غير النفط، مشددا على أن اعتماد الدولة على النفط في ميزانيتها العامة كمصدر شبه وحيد للدخل بنسبة تفوق الـ 90٪ يعرضها للمخاطر، نظرا لتقلبات الأسواق النفطية ولحكم ان النفط ثروة طبيعية ناضبة، وإن طال أمدها لسنوات.

وكشف أن الكويت تخسر يوميا 66 مليون دينار من انخفاض الأسعار وذلك وفقا لسعر النفط الكويتي أمس وفقا لحصتنا في «أوبيك» البالغة مليوني برميل، ومعدل الخسائر معرض للارتفاع في حالة الانخفاض أكثر من ذلك.

وفي خضم التطورات الاقتصادية والسياسية وانعكاساتها على أسعار النفط الكويتي، يلقي مراقبون الضوء على جملة من الملاحظات والاستنتاجات والتحذيرات:

ميزانية الكويت تدخل من اليوم مرحلة الخطر مع هبوط أسعار النفط الكويتي إلى 75 دولارا للبرميل

عضو في «الأعلى للبترول» لـ «الأنباء»: انخفاض الأسعار لن يقلقنا.. وفوائض النصف الأول ستعوضنا

شدّ الحزام لن يكون على المواطن وإنما سينعكس سلباً على المشاريع التنموية المتعطلة منذ سنوات

«شيء مخفي» وراء انخفاض أسعار النفط.. دول في «أوبيك» تضيّق الخناق على روسيا وإيران

1 المصروفات تلتهم معظم الإيرادات

خلال الربع الأول من السنة المالية الحالية 2015/2014، حيث بلغت المصروفات عن تلك الفترة حوالي 1,7 مليار دينار في حين بلغت الإيرادات الفعلية المحصلة 7,7 مليارات دينار، فيما بلغت الالتزامات الفعلية 1,9 مليار دينار، وهناك تخوف من ازدياد المصروفات في ظل تراجع الإيرادات مع انخفاض أسعار النفط إلى 75,79 دولارا للبرميل.

2 الإيرادات النفطية تتراجع

يبلغ إنتاج الكويت النفطي ما دون 2,9 مليون برميل يوميا وتستهلك وزارة الكهرباء والماء أكثر من 350 ألف برميل يوميا لتوليد الكهرباء ناهيك عن الاستهلاك المحلي من البنزين والديزل والمنتجات المكررة، مما يعني إمكانية تصدير مليوني برميل تقريبا والمتبقي يتم تكريره في المصافي الثلاث، وبانخفاض الأسعار تكون الكويت فعليا خاسرة 66 مليون دينار يوميا، وبذلك تنخفض الإيرادات النفطية بشكل كبير في الميزانية عوضا عن الارتفاع القياسي في الإيرادات التي تحققت في ظل ارتفاع أسعار النفط فوق حاجز الـ 108 دولارات للبرميل، علما بأن الكويت قدرت الإيرادات السنوية بحوالي 20 مليار دينار.

3 إيرادات غير نفطية مخيبة للآمال سنوياً

وفقا للحساب الختامي للدولة خلال السنة المالية الماضية 2014/2013 فإن الايرادات النفطية تشكل 92,1٪ من حجم الإيرادات العامة في حين تتواضع أرقام الإيرادات غير النفطية بشكل مخيب للآمال في تنويع الاقتصاد المحلي، فبلغت الايرادات غير النفطية حوالي 2,5 مليار دينار فقط، وبالتالي لا تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات.

4 باب الرواتب يلتهم الإيرادات

كشف الحساب الختامي الأخير للميزانية بوضوح استمرار الاختلالات الهيكلية في المالية العامة للدولة وتزايد مخاطر الهيكل الحالي للايرادات بصفة خاصة اذ مازالت الايرادات الحكومية تتركز أساسا في الإيرادات النفطية التي تمثل نسبا جوهرية تزيد على 90٪من إجمالي الإيرادات الحكومية وهو ما يجعل هيكل الايرادات الحكومية بكامله تحت رحمة التطورات في السوق العالمي للنفط الخام واتجاهات أسعار النفط والطلب الخارجي عليه، كما أن باب الرواتب يلتهم نسبة كبيرة للغاية من الإيرادات.

5 التحكم في أسعار النفط

مع استمرار ترنح أسعار النفط بشكل دراماتيكي غير مسبوق خلال الشهرين الماضيين وآخرها انحدار الأسعار إلى مستوى التعادل في ميزانية الكويت، بات واضحا وفقا للعديد من خبراء الذهب الأسود فقدان «أوبيك» لدورها في التحكم في أسعار النفط صعودا وهبوطا.

6 قوة الدولار وانخفاض النفط

في الوقت الذي سجل فيه الدولار أعلى مستوى في 7 سنوات أمام الين، يتبن أن العلاقة بين أسعار النفط والدولار شائكة للغاية، حيث يؤدي ارتفاع الدولار إلى خفض أسعار النفط، وجذب ارتفاع قيمة الدولار الأميركي مقابل العملات العالمية الاستثمارات بعيدا عن الدول المستهلكة الأخرى، مما ساعد على هبوط أسعار النفط، حيث أصبح النفط أكثر تكلفة في العملات الأخرى.

7 اجتماع «أوبيك» المرتقب

تترقب الأسواق النفطية الاجتماع المرتقب لمنظمة«أوبيك» في 27 الجاري حيث يعول العديد من المحللين على أن خفض إنتاج المنظمة هو الأمر الوحيد الذي سينقذ أسعار النفط.